وصلى

بسم الله الرحمن الرحيم يسر ولا تعسر

الحمد لله العالمين وصلى الله وسلم على سيدنا ومولانا محمد وآله ومحبه اجمعين وبعد فهذا توضيح على ابيات الامام العلامة اسمعيل المقري في الدماء الواجبة على الحاج والمحرم جعله الله تعالى مقربا بالقبول امين قال رحمه الله تعالى بعد ابتدائه بالبسملة لفظا وخطا اذ جلالته تقتضي الجري به فعل ذلك ليكون آتيا بما تضمنه حديث كل امر ذي بال الى آخره وانما ترجى شارحه العلامة الشبلي وهو للواحد حيث أطلق في هذا الكتاب ذلك لدفع ما عساه ان يقال فكلامه سند لمنع مقدر كما قاله شيخنا العلامة عبد الرؤف المكي محشيه رحمه الله تعالى

اربعة الحصر فيها استقرائي دماء جمع دم محفف وهو الافصح ومشدد احقيقة والمراد بها هنا واحد النعم مجازا او حقيقة عرفية ج بفتح اوله وكسر لغة القصد او كثرته الى من يعظم وسميت قصد الكعبة للنسك كما في المجموع وعليه نقد مشهور مجاب عنه ومعترض عليه بين هنا محلها او نفس الافعال كما قاله ابن الرفعة وارتضاه العلامة بن قاسم ومثل الحج العمرة فلو عبر بنسك اي بسكون السين لشملهما كما قاله الشارح رحمه الله تعالى حقيقة فلا يرد جعلا محشيه يخ مشايخنا المشار اليه عن المتن بان الحج شامل للعمرة ومن ثم قالوا العمرة الحج الاصغر لان شموله لها وتسميتها حجا أصغر انما هو على سبيل المجاز هذا محصل ما قاله شيخنا عبد الملك العصامي رحمه الله تعالى في شرحه وفي قوله على سبيل المجاز بحث ظاهر اذ ظاهر كلامهم ان تسميتها بذلك حقيقة شرعية سيما مع التقييد المذكور لجواب المحشي المذكور في محله فتامله وقوله تحصر اي فيها ووجه الحصر ان الدم اما مرتب وهو ما لا يجوز العدول عنه الى غيره الا بعد العجز عنه او مخير وهو ما يجوز العدول عنه الى غيره مع القدرة عليه فهو مقابل الترتيب وكل منهما اما مقدر وهو ما قدر الشارع بدله بشيء محدود أو معدل وهو ما امر فيه بالتقويم والعدول عنه الى غيره قال الشارح اي غالبا قال محشيه واحترز بقوله غالبا عما لو اتلف الصيد المحصر فانه معدل أمر فيه بالتقويم وليس فيه عدول عنه الى غيره بل هو مخاطب بالصوم ابتداء فلم يعدل عنه الى غيره انتهى قال شيخنا عبد الملك واستفدنا من قوله على الواجب المذكور بواجب الصيد اذا أتلف شجرا أو

انتهى

وصلى

انتهى فليتامل فانه قد يقال واجبه اعني الصيد اذا افسد نسكه بجماع فالحاصل انه ان اريد بالمعدل على وجه اللزوم فما قاله المحشي يرد عليه اي على وجه التخيير فيتبعي استيفاء الاقسام كما اراده المنتقد ويرد عليه ايضا ما ذكر في الصيد يجري جميع اقسام الدم فلا وجه للاقتصار على ما ذكر لان واجبه فيها الصوم اذ لا ملك له وان ملكه سيده فالاشكال وارد ويجاب بان محل تصور الاقسام كلها في حق من يتصور منه ذلك وهو الحر بخلاف غيره فحينئذ لا يرد ما اراده الشارح ولا ما فرع عليه من كلام المحشي وغيره ولذا لم يذكر هذا القيد غيره فيما علمت لما علمت فالاول مبتدا خبره في البيت الثاني قوله تمتع بحذف المضاف اي دم تمتع الرتب المعتد صفة الاول وهذا الاعراب وان لزم عليه المتعين الذي هو على الحقيق ليس بعيب كما ذكرته في غير هذا المحل خلافا لاكثرهم اولى من جعل المرتب خبرا المبتدإ وجعل تمتع خبر مبتدا محذوف وان لم يلزم عليه ما ذكر لما سنعرفه بعد ان شاء الله تعالى تمتع اي دمه وهذا هو الاول من اقسام هذا الدم المذكور في هذا النظم واعتمد في ثبوته بالنص والقياس ولا يجب الا شاة وطابقته الاول الاحرام بالعمرة ولو بعد مجاوزة الميقات حلا وتقييم اعمالها في اشهر الحج الثاني اي من عامها الثالث ان لا يكون فاعل ذلك من حاضري المسجد الحرام حال الاحرام بالعمرة الرابع ان لا يعود لاحرام الحج الى ميقات او مرحلتين قبل تلبسه بنسك في الحج بالاول ما اذا وقع الاحرام بالعمرة في غير اشهر الحج ولو في آخر جزء من رمضان والاتيان ببقية اعمالها في اشهر الحج بل تكون رمضانية لكن نوابعها دون من اتى بها كاملة في رمضان ومنه يؤخذ ان من حج ثم احرم بالعمرة في آخر جزء من ذي الحجة واتى ببقية اعمالها في محرم يكون اتيا بالافراد الافضل وهو واضح وصرح به العلامة بن قاسم رحمه الله تعالى ومعلوم ان نوابعها به دون من اتى بها كاملة في ذي الحجة وبالثاني ما اذا لم يقع الحج في عام العمرة بان لم يقع أصلا او وقع في عام اخر فلا دم كما جاء عن الصحابة رضي الله تعالى عنهم بسند حسن وبالثالث ما اذا كان فاعل ذلك من الحاضرين وهم من استوطنوه او حلا دون مرحلتين منه بالفعل لا بالنية حال الاحرام بالعمرة لا بعده بخلاف من بمرحلتين او اكثر لان من على دون مسافة القصر من محل كالحاضر فيه بل سيجيء ومنه مسكنان قريب من الحرم وبعيد منه يعتبر ما يقاربه اكثر حيث لا اهل له ولا مال

حاشية
تنازع فيه احرام وتقيم فاعمل الثانية على مختار البصريين وحذف من الاولى لانه فضلة مع الفعل

نية

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)